جامعة المسيلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

أد. عيسى بن قبي قسم التاريخ

السنة الثانية ماستر تاريخ الوطن العربي وحدة: المشرق العربي بعد 1945

المحاضرة الثالثة: **المشرق العربي في ظل الحرب الباردة (أزمة السويس)**

في 1952 حدثت الثورة المصرية ، اثر الانقلاب الذي قامت به مجموعة الضباط الأحرار بقيادة محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات.... وعقب ذلك تم إلغاء النظام الملكي وتم التأسيس لنظام جمهوري برئاسة محمد نجيب .

اتفاقية الجلاء :في جويلية 1954 توصلت مصر وبريطانيا إلى عقد اتفاقية، بموجبها التزمت بريطانيا بجلاء كل قواتها المرابطة بقناة السويس ،وقد حققت هذه الاتفاقية جملة من الأهداف لكلى الطرفين، فمصر بتوصلها لهذه الاتفاقية استكملت استقلالها، وحققت مطلبا شعبيا كبيرا، مما اكسبها دعما قويا وشرعيتا بررت من خلالها الانقلاب الذي قامت به، وإلغائها للنظام الملكي. أما بالنسبة لبريطانيا، فرغم العلاقات الودية التي كانت تربيطها بالنظام السابق؛ أي ما قبل الثورة، إلا أن هذا لم يمنعها من مسايرة التطورات ومحاولة تحقيق مصالحها مع النظام الجديد، حيث حاولت أن تكسبه سياسيا لتحقق مصالحها الاقتصادية أو تحافظ عليها هناك وفي هذا الإطار جاءت موافقتها على جلاء قواتها .

أما عن حاجتها لقوات عسكرية بالمنطقة، ففي الوقت الذي أمضت فيه على اتفاقية الجلاء، كانت تحضر في مشروع بديل إن صح التعبير، يوفر لها عدة مكاسب بما فيها المكاسب التي كانت تحققها من تواجدها العسكري بالسويس، وهذا المشروع يتمثل في إقامة حلف عسكري دفاعي، تشترك فيه دول المنطقة بما فيها مصر. وقد كانت الولايات المتحدة تشاركها نفس التوجه، بل اقترح وزير خارجيتها جعل مصر مقرا لهذا الحلف، وفي هذا الإطار قامت بريطانيا بعدة اتصالات مباشرة وغير مباشرة مع مصر، كان أخرها اللقاء الذي جمع وزير خارجيتها إيدن مع عبد الناصر في بمصر في 20 فيفري 1955 ، وكل هذا من اجل إقناع مصر بفكرة الحلف، غير أن الرد كان مخيبا للمعسكر الغربي عموما وبريطانيا بشكل خاص، ذلك أن مصر بعد تولي عبد الناصر زمام الأمور لم تكتف بمعارضة فكرة الانضمام إلى حلف دفاعي في المنطقة لمواجهة المد الشيوعي بل عملت على مواجهته ونشر الدعاية ضده، وحث دول المنطقة كي لا تنظم إليه. وتبعا لهذا بدأت تسوء العلاقات بين مصر وبريطانيا بشكل خاص ومع دول الغرب بشكل عام .(بعد أربعة أيام من لقاء عبد الناصر مع إيدن أي 1955/02/24 تم إمضاء معاهدة تأسيس حلف بغداد بين العراق وتركيا قبل أن تنظم إليه باقي الدول)

أزمة الأسلحة:

منذ تولي جمال عبد الناصر الحكم في مصر، عمل على عدم معاداة الغرب، بل سعى إلى ربط علاقات ودية معهم، محاولا في ذلك طي صفحة الماضي الاستعماري، وبناء علاقات تعاون وتبادل

المنافع لصالح الطرفين، وقد تعزز هذا التوجه بعد أن أقدمت بريطانيا على إمضاء اتفاقية الجلاء. وفي إطار هذا التوجه ومحاولات جس نبض الغرب، تقدم عبد الناصر عقب هذه الاتفاقية بطلب لبريطانيا من اجل الحصول على أسلحة لصالح الجيش المصري، وقد أبدت بريطانيا موافقتها المبدئية على هذا الطلب، لكنها في نفس كانت حريصة على المحافظة على مبدأ الإبقاء على التفوق الصهيوني بالمنطقة فيما يتعلق بموازين القوة تجاه الدول المجاورة؛ أي دول المشرق العربي. وهذا ما دفعها إلى التماطل في الاستجابة لطلب عبد الناصر رغم الموافقة المبدئية، حتى لما أقدمت في صيف 1955 على إرسال دفعة من الأسلحة تمثلت في 40 دبابة من نزع سنتوريون، لم ترسل معها ولو طلقة واحدة من الذخيرة، وحتى بعد احتجاج مصر على هذه الإرسالية، لم تكلف نفسها بريطانيا سوى بإرسال عشر طلقات لا تكفي حتى للتدريب. ومع مرور الوقت بدأت تترسخ القناعة لدى المصريين بعدم جدية الغرب عموما وبريطانيا بشكل خاص في تعاملها، وفي الوعود التي كانت تطلقها، وبات من الضروري البحث عن مصادر أخرى للتسلح، وهنا بدا التوجه نحو خصوم الغرب؛ أي البلدان الاشتراكية في ظل تنامي الحرب الباردة بينهما .

إن هذا الوضع وفر فرصة ذهبية للاتحاد السوفيتي لوضع قدم له بمنطقة المشرق، ومواجهة الغرب هناك، خاصة بعد تأسيس حلف بغداد، حيث عرض السفير السوفييتي بمصر "صولد" على الرئيس عبد الناصر خلال اللقاء الذي جمعه به، استعداد بلاده لتوفير ما تحتاجه مصر من أسلحة، وبالفعل تم استيراد الأسلحة من الاتحاد السوفيتي، لكن عن طريق تشيكوسلوفاكيا كتمويه للغرب، وعدم إثارته ضد مصر على شكل قرض يسدد من القطن والأرز المصري بدلا من العملة، و تم ذلك في سبتمبر 1955، وقد ضمت الصفقة أسلحة متنوعة من طائرات ودبابات وأجهزة رادار.

لقد أحدثت هذه الصفقة رعبا كبيرا لدى الدول الغربية، إذ اعتبرتها منفذا قد يفتح المجال للاتحاد السوفيتي كي يتغلغل في المنطقة، وتتحول مصر إلى قاعدة ينطلق منها، مما يهدد تجارتها التي تعبر من خلال قناة السويس، كما أن تسليح مصر قد يؤدي إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة لصالحها على حساب الحليف الاستراتيجي هناك، والمتمثل في الكيان الصهيوني، هذا بغض النظر عن الفوائد الاقتصادية التي حرمت منها وذهبت لصالح المعسكر الشرقي.

وكرد فعل على هذه الصفقة، احتجت بريطانيا لدي مصر من جهة، على أساس أن هذه الصفقة قد تؤدي إلى انتقال عدد من الخبراء العسكريين الروس إلى مصر، وهذا ما يشكل خطرا على جنودها المتواجدين بقاعدة السويس، كون عملية الجلاء التي اتفق عليها لم تكتمل بعد، كما احتجت بريطانيا من جهة أخرى لدى الاتحاد السوفيتي، طالبة منه الكف عن تزويد مصر بالأسلحة، لأن ذالك من شأنه أن يفتح المجال للسباق نحو التسلح مع الكيان الصهيوني، ونفس الموقف اتخذته كل من فرنسا والولايات المتحدة. ولم يكن التخوف فقط من انتقال مصر من المعسكر الغربي إلى المعسكر الشرقي، بل من انتشار هذه العدوى إلى باقي دول المنطقة في إطار الحرب الباردة.

مشروع السد العالي:

مع نجاح الثورة وتولي جمال عبد الناصر زمام الأمور في مصر، خاصة بعد إزاحة محمد نجيب، وقد فكر في طرح مشروع إنشاء سد ضخم بمنطقة أسوان لتخزين فائض مياه واد النيل، وكان يرمي من خلال هذه المشروع إلى تحقيق هدفين رئيسيين، فمن الناحية الزراعية سعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي،

وبالتالي الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي لمصر، ومن الناحية السياسية أراد الرفع من شعبية النظام الجديد، في مواجهة بقايا دعاة الملكية في مصر. وقد طرحت الفكرة للعلن في نهاية 1955، وفي نفس الفترة أعلن الاتحاد السوفيتي عن استعداده لدعم المشاريع في الدول النامية إذا ما طلب منه ذلك (دون أن يتطرق لمشروع السد العالي بشكل مباشر)، وأما هذا الوضع، تخوفت الدول الغربية من استغلال الاتحاد السوفييتي لمشروع السد العالي، ليزيد من تقوية نفوذه داخل مصر، وجذبها أكثر نحو المعسكر الاشتراكي. كما تخوفت من تكرار الخطأ الذي ارتكبته فيما يتعلق بمسألة تسليح الجيش المصري، حين أحجمت عن تلبية طلبه ، مما فتح المجال آنذاك للاتحاد السوفيتي، وعليه فقد أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا بيانا 17 ديسمبر 1955، أعلنت عن تقديم عرض لمصر من أجل انجاز السد العالي، حيث ستشارك الولايات المتحدة ب 65مليون دولار وبريطانيا ب 14مليون دولار، إلى جانب قرض من البنك العالمي بقيمة 200 مليون دولار، للمرحلة الأولى من المشروع، وقد تم ربط هذه المساهمة بالشروط التالية.

أن تتعهد مصر بعدم إبرام أي اتفاقات مالية، أو الحصول على أي قروض، دون موافقة البنك الدولي

أحقية البنك الدولي في مراجعة ميزانية مصر.

مراجعة ميزانية مصر حتى لا يحدث تضخم.

أن تتعهد مصر بتركيز تنميتها على مشروع السد العالي فقط، وتخصيص ثلث دخلها لمدة عشر سنوات لهذا الغرض.

وقد اعتبرت هذه الشروط في حينها مجحفة، وتمس بسيادة الدولة المصرية، وقد تفتح المجال للنفوذ الغربي مرة أخرى، ومن اجل الخروج من هذا المأزق، والضغط على الدول الغربية، ودفعها إلى الليونة في المفاوضات، أعلن جمال عبد الناصر عقب ذلك انه تلقى عرضا من الاتحاد السوفييتي للمساهمة في تمويل مشروع السد، يصل إلى 300مليون دولار، غير أنه كان يرغب في تحسين العلاقات مع الدول الغربية، وربط أواصر التعاون معهم، دون الخضوع لامتلاءاتهم ، وهذا ما دفعه إلى قبول العرض البريطاني الأمريكي، رغم انزعاجه من الشرط المجحفة التي فرضت.وتم ذلك في 09 فيفري 1956.

وبدأت المفاوضات لتجسيد المشروع على ارض الواقع، غير أن التماطل والتسويف بدا واضحا منذ الوهلة الأولى من قبل بريطانيا والولايات المتحدة، وبعد عدة جولات من المفاوضات، صدر إعلانا صريحا في 19 جويلية 1956 من قبل دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة تضمن الإشهار بإفلاس الاقتصاد المصري وبسحب بلاده لعرض التوين للسد، واتخذت بريطانيا في اليوم الموالي نفس القرار، مما يعني ألياً سحب التموين الذي عرضه البنك العالمي، لارتباطه بمساهمة الدولتين السابقتين.وقد بررت الولايات المتحدة موقفها هذا بعدم قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه هذا المشروع.وكردفعل على هذه القرارات وفي 23 جويلية 1956 أي بعد أربعة أيام من ذلك حضر وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ليشترك في أعياد الثورة المصرية، وأعلن استعداد بلاده للقيام بانجاز مشروع السد العالي.

أما الأسباب الحقيقية لموقف الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا فتكمن في جملة من الحيثيات، لعل أهمها معارضة اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة، كون هذا المشروع سيزيد من قوة مصر الاقتصادية، وسيرفع من شعبية عبد الناصر، مما يشكل في نظر هذا اللوبي خطرا على الكيان الصهيوني

كذلك المواقف التي اتخذها عبد الناصر مجال السياسة الخارجية لمصر، والتي اعتبرت انحيازا للمعسكر الاشتراكي على حساب المعسكر الرأسمالي، وذلك حين سحب اعترافها من دولة الصين الوطنية الموالية للولايات المتحدة، واعترافها في المقابل بدولة الصين الشعبية ذات التوجه الشيوعي.

كما كان لموقف السلطة في مصر من حلف بغداد، دورا أساسيا في تراجع الولايات المتحدة وبريطانيا عن وعودهما بالتمويل، ذلك أن حكام مصر لم يكتفو برفض الانخراط في حلف بغداد، بل حفزوا الشعوب والدول العربية بالمنطقة على رفض الانخراط في هذا الحلف.

وهكذا وجد نفسه عبد الناصر أمام الأمر الواقع ، فالمشروع كان يمثل عنصرا أساسيا في إستراتيجية للدولة المصرية اقتصاديا وسياسيا، وفي نفس الوقت لم يكن بمقدور الدولة المصرية لوحدها استكمال المشروع تمويلا وانجازا .

تأميم قناة السويس وردود الفعل الدولية.

أما هذه التطورات،و في ظل الحاجة الماسة للمصادر المالية، بدأ عبد الناصر في البحث عن مصادر جديدة لتمويل مشروع السد العالي، وقد توجه في تخطيطه نحو تأميم قناة السويس، وتحويل مداخليها للمشروع، رغم أن مدة الامتياز لصالح شركة السويس المختلطة بين فرنسا وبريطانيا، والمحددة بـ 99 سنة ،غير أن الإعلان عن هذه المبادرة تم تأجيلها، وإبقائها في السر حتى تستكمل بريطانيا جلاء قواتها من منطقة السويس، والذي تم حسب ما اتفق عليه سابقا بين الطرفين.

وبالفعل فقد اصدر قرارا بتأميم قناة السويس في 26 جويلية ،1956 أثناء الخطبة التي ألقاها بالإسكندرية . وقد لقي هذا القرار تأييدا شعبيا كبيرا داخل مصر، واستغلته السلطة هناك في زيادة شعبيتها، أما على المستوى الخارجي، وأساسا الدول المعنية صاحبة المصالح المباشرة هناك، فمن ناحيتها بريطانيا اعتبرته عملا غير مشروع، ويتنافى مع الاتفاقيات الدولية، خاصة وان عقد الامتياز كان يمتد إلى غاية 1968، زد على أن هذا التأميم قد يلحق خسارة كبيرة بتجارتها، خاصة إذا علمنا أن ثلث السفن التي تعبر القناة هي بريطانية، وتبعا لذلك قرر رئيس وزرائها أن يرد بقوة على قرار جمال عبد الناصر، ولكنه رغب في القيام بعمل جماعي حتى لا تتحمل دولته العبء الذي قد يترتب على هذا الرد، فوجد الدعم من قبل فرنسا، هذه الأخيرة التي تضررت بدورها اقتصاديا، وتم تهديد نفوذها بالمنطقة، ولم يكن هذا هو السبب الوحيد لوقوفها إلى جانب بريطانيا، فقد كانت أيضا جد منزعجة من الدعم العسكري والسياسي الذي كانت تقدمه مصر للثورة الجزائرية، والتي ازدادا اشتعالا وتوسعا بعد مرور قرابة السنتين على اندلاعها.

لم تكتف بريطانيا بجلب فرنسا لموقفها المتخذ ضد تأميم قناة السويس، بل سعت لجلب الولايات المتحد أيضا، بهدف القيام بعمل عسكري مشترك، قد يدفع جمال عبد الناصر للتراجع عن قراره، غير أن الولايات المتحدة كان لها قرارها الخاص، وفقا لمصلحتها فبالرغم من اهتمامها بمنطقة المشرق العربي، ومعارضتها الشديدة لقرار تأميم القناة، ذلك أنها لم تكن تحبذ التورط في الحل العسكري، فقناة السويس لم تكن تمثل لها معبرا استراتيجيا لتجارتها، فعدد قليل جدا من سفنها تعبر هذا المعبر البحري، وفي نفس الوقت لم تكن لها أسهم في شركة القناة التي تم تأميمها، زد على أنها لم تكن ترغب في توريط نفسها في حرب مباشرة خاصة، وأن الانتخابات الرئاسية بها كانت على الأبواب. وعلى العكس من

المواقف السابقة فقد أيد الاتحاد السوفيتي قرار التأميم، وصرح قادته بأن مصر لم تخرق القانون الدولي، ومارست حقها المشروع، وقد جاء هذا الموقف كون قرارا التأميم يمس بمصالح الدول الغربية الرأسمالية

لقد حاولت بريطانيا وفرنسا كسب الرأي العام الدولي، من خلال طرح قضية تأميم قناة السويس على مجلس الأمن، في مذكرة مشتركة وقد تم ذلك في 23 سبتمبر 1956 ، وفي 24 سبتمبر رفعت مصر بدورها مذكرة إلى مجلس الأمن، ضد بريطانيا وفرنسا لكن الفيتو الروسي افشل أي قرار ضد مصر

وفي الوقت الذي تظاهرت فيه كل من فرنسا وبريطانيا، بالسعي لحل المشكل المطروح مع مصر بالطرق السلمية، كانت الدولتان تنسقان بشكل حثيث لوضع خطة عسكرية، تمكنهم من السيطرة على قناة السويس، وإسقاط حكم جمال عبد الناصر لاحقا. وقد حاولتا جلب حلفائهم لهذا المخطط، لكن دون استجابة حتى الولايات المتحدة عارضت مثل ها العمل في تلك الآونة ، غير أن فرنسا وجدت ضالتها في الكيان الصهيوني، كونه كان شديد العداء لنظام عبد الناصر، ومتذمر من هجمات الفدائيين الفلسطينيين المدعمين من مصر، والتي وصلت إلى غاية تل أبيب.ورغم تحفظ بريطانيا إلا أنها اقتنعت في نهاية المطاف بإشراك الكيان الصهيوني في خطتها.

العدوان الثلاثي على مصر:

بعد أن توافقت الدول الأطراف الثلاثة (بريطانيا- فرنسا- الكيان الصهيوني) على القيام بعمل عسكري مشترك ضد مصر، عقد اجتماعا بين ممثليهم لهذا الغرض في باريس في الفترة من 22 إلى 24 أكتوبر1956 وتم خلاله إبرام بروتوكول سيفر الذي نص على ما يلي:

أن يشن الكيان الصهيوني هجوما واسع النطاق على مصر يوم 29 أكتوبر 1956، بهدف الوصول إلى منطقة قناة السويس. وعقب ذلك ستصدر حكومتا فرنسا وبريطانيا إنذارا مزدوجا لكل من مصر والكيان الصهيوني تطلبان منهما ما يلي.

أ ـوقف أي عمل عسكري.

ب ـ انسحاب القوات المصرية وقوات الكيان الصهيوني إلى مسافة عشرة أميال على جانبي قناة السويس الشرقي والغربي على الترتيب.

ج ـ قبول مصر لاحتلال قناة السويس من قبل فرنسا وبريطانيا بشكل مؤقت لضمان حرية الملاحة

د ـ إذا رفضت الحكومة المصرية الإنذار الأنجلو – فرنسي (وهذا ما كان متوقعا) تقوم القوات المشتركة الفرنسية البريطانية صباح 31أكتوبر 1956 بعمليات عسكرية ضد القوات المصرية

هـ- بوسع قوات الكيان الصهيوني إرسال قواتها لاحتلال الجزء الغربي من خليج العقبة وجزيرتي تيران وصنافير لتأمين حرية ملاحة سفنها في الخليج.

و ـ يتعهد الكيان الصهيوني بعدم الهجوم على الأردن.

كذلك تعهدت فرنسا بتأمين المجال الجوي للكيان الصهيوني، وذلك بأن ترسل له سربا من طائرات المستير4 في الفترة بين 29 و31 أكتوبر.

وبالفعل، وتبعا للخطة المتفق عليها مسبقا، فقد بدأ الهجوم الصهيوني بشكل مباغت على مصر، في 29 أكتوبر 1956، وتوغلت القوات الصهيونية إلى غاية حوالي 70 كلم، وحينها أصدرت كل من بريطانيا وفرنسا نداء مشتركا للطرفين؛ أي الطرف المصري والطرف الصهيوني في 30 أكتوبر 1956 تأمرهما بوقف الاشتباكات، والعودة إلى خلف خطوط التماس بمسافة 10 كلم، مما يعني أن إسرائيل ستحتفظ بجزء من الأراضي التي استولت عليها خلال هذا الهجوم، وهو الأمر الذي كان مرفوضا من قبل مصر. وتبعا لذالك رفضت هذه الأخيرة الاستجابة لهذا النداء، فاتخذت الدولتان- أي بريطانيا وفرنسا- ذلك ذريعة لإعلان الحرب علي مصر تحت ذريعة فك النزاع بين الطرفين وإلزام مصر بوقف القتال، وهكذا أصبح في اليوم الموالي عدوانا ثلاثيا على مصر.

في تلك الأثناء تقدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعريضة إلى مجلس الأمن، تضمنت الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وعودة الأطراف المتحاربة إلى حدود ما قبل الحرب، وبالفعل فقد حاول مجلس الأمن تبني العريضتين والدعوى لوقف القتال، غير أن بريطانيا وفرنسا رفضتا القرار واستعملتا حق الفيتو، فعرضت القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أصدرت بدورها قرارا في 2نوفمبر 1956، دعت من خلاله إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الصهيونية إلى خط الهدنة لسنة 1948.

لم يلق القرار استجابة في البداية من طرف الدول المعتدية، مما دفع بالاتحاد السوفيتي إلى إرسال إنذار لكل من الكيان الصهيوني وبريطانيا وفرنسا، تضمن تهديدا غير مباشر لهم، من خلال تلويحه بالتدخل واستعمال الأسلحة المتطورة التي يملكها، في حالة عدم وقف القتال، مما يعني التهديد باستعمال الأسلحة النووية ولم تتدخل الولايات المتحدة في الأمر لدعم حلفائها، وهذا ما أدى بهم في نهاية المطاف إلى قبول وقف إطلاق النار في اليوم الموالي، والالتزام بتنفيذ قرار الأمم المتحدة، خاصة أنه في هذا القرار تم تجنب إدانة كل من بريطانيا وفرنسا، واعتبر ضمنيا تدخلهما جاء للفصل بين المتحاربين ؛ أي مصر والكيان الصهيوني، وانه سيتم تعويض انسحابهما بقوات أممية، ورغم هذه الموافقة على الانسحاب، والالتزام الدولي الذي تعهدت به الدول المعتدية أمام هيئة الأمم، إلا أنها تماطلت في الانسحاب محاولة بذلك دفع مصر إلى تقديم ضمانات وتنازلات تتعلق بحرية الملاحة في القناة، ورغم ذلك فقد تم الانسحاب نهائيا في 1956/12/22 بينما قوات الكيان الصهيوني استمرت في التواجد بالمناطق التي احتلتها رغم موافقتها على قرار المم المتحدة، وحاولت أن تضع بدورها شروطا إضافية لانسحابها، ومن بينها ضمان حرية الملاحة لسفنها عبر قناة السويس، وإنهاء حالة الحرب مع مصر مع التزام هذه الأخيرة بوقف النشاط العسكري للفدائيين الفلسطنيين .و لم تكمل سحب قواتها فعليا إلا في 7 مارس 1956.

وهكذا طويت صفحة العدوان الثلاثي بفشل مخططات الدول الغربية فرنسا وبريطانيا رفقة الكيان الصهيوني، وتثبيت مصر لقرار تأميمها لقناة السويس.

ولعل من أبرز نتائج ما اصطلح علي تسميتها بأزمة السويس أو العدوان الثلاثي

- إنهاء النقود الفرنسي الانجليزي العسكري المشرق عموما ومصر بشكل خاص مما ولد فراغا بالنسبة للمعسكر الغربي وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي ايزنهور إلى إطلاق مشروعه في 1جانفي 1957 المتمثل في سياسة ملئ الفراغ، والذي هدف من خلالها إلى حلول أمريكا بالمنطقة محل القوى الاستعمارية الأوربية التقليدية (بريطانيا وفرنسا) وذلك بتقديم الدعم المادي والعسكري لدول المنطقة، حتى لا تنجر إلى المعسكر الاشتراكي، خاصة بعد تحول مصر إلى قاعدة بالمنطقة لهذا المعسكر.
- وقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب مصر في مواجهة الكيان الصهيوني لأول مرة منذ تأسيس هذا الكيان.
- تحول مصر إلى قوة استقطاب إقليمية في مواجهة الأطماع الغربية، وارتفاع شعبية الرئيس جمال عبد الناصر محليا و إقليميا .
- استمرار حالة التوتر في المنطقة بين الكيان الصهيوني والدول المحيطة به بعد أن أكد هذا الكيان عن نواياه التوسعية أكثر مما حصل عليه.
- تحول منطقة المشرق العربي إلى ميدان للتجاذب والتنافس بين المعسكرين الغربي والشرق في إطار الحرب الباردة...
- كما كشفت حرب 1956 عن محدودية قوة الجيش المصر يحيث فشل في الحد من تقدم قوات الكيان الصهيوني ، فالنصر الذي تحقق كن بسبب إنذار الاتحاد السوفييتي، وضغط الولايات المتحدة على حلفائها
- ومن الناحية الاقتصادية، فقد لحقت خسائر فادحة بمصر، خاصة بعد انسحاب جيشها من سيناء، وقيام القوات الصهيونية هناك بتخريب المدن والقرى، هذا بغض النظر عن الخسائر البشرية الكبيرة، وقد لحقت بمصر خسائر أخرى بعد نهاية الحرب، ذلك أن القناة بقيت الملاحة متوقفة فيها لأكثر من سنة بعد نهاية الحرب، وبالتالي وقف مداخليها، زد على ذلك التعويضات الباهظة التي دفعتها الحكومة المصرية لأصحاب الأسهم في شركة قناة السويس عقب تأميمها، ولو انتظرت مدة 12 سنة؛ أي بعد انتهاء مدة الامتياز، لكان بإمكانها استرجاع قناة السويس دون دفع هذه التعويضات.

كل هذا دفع إلى طرح التساؤل التالي فيما يتعلق بقرار جمال عبد الناصر، هل ما لحق بمصر من خسائر بسبب الحرب التي تلت عملية التأميم، يساوي أو يفوق ما كانت ستحصل عليه لو انتظرت مدة انتهاء الامتياز المقدر ب 12سنة (1968)

قائمة المراجع والمصادر:

- روبرت جيه ماكمان، **الحرب الباردة**، ترجمة محمد فتحي خضر،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014 ط1.
- ممدوح محمود مصطفى منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي مصر.
- لطيفة محمد سالم، **أزمة السويس 1954-1957**،مكتبة مدبولي ، مصر.1996
- أحمد شلبي ، **موسوعة التاريخ الإسلامي - دراسة تفصيلية في تاريخ مصر**- مكتبة النهضة المصرية، مصر 1990 ط4.